Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre 2002, pages 27-62 (arabe).

بلقاسم زايري* و عبد القادر دربال**

الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورو - متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر

مقدمة عامة

لقد أصبح التوجه نحو "الإقليمية" بالتزامن مع تنامي ظاهرة "العولمة" من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينيات. و تشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة. فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق التجارة الحرة في الدول الأمريكية، ودول البلطيق والباسفيك ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين دول أوروبا الموحدة و دول أوروبا الشرقية و الوسطى المنتسبة إليها، سوف يكون لها تأثيرات على جانب كبير من الأهمية في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة.

وإذا كانت الموجة الأولى من تجارب التكامل الاقتصادي قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى "***سياسة إحلال الواردات***"، فان العديد من الدول النامية تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري و الاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات، نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكات أو اتفاقيات للتبادل الحر مع دول جد متطورة من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها، والاستفادة من التكنولوجية (استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحسين وتأهيل أداء القطاع الصناعي)[1].

هذا، ويشير العديد من الاقتصاديين أنه منذ 1990 فان العلاقات من نوع شمال - جنوب يعاد تنظيمها من جديد وان كان ذلك على حساب العلاقات متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي تمّ اعتماده في قمة برشلونة (1995)، و أعلن عنه رسميا من طرف اللجنة الأوروبية و الرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق المتوسط. و منذ ذلك التاريخ، فان المفاوضات قد إنطلقت بطريقة ثنائية ما بين اللجنة الأوروبية و ممثلين عن دول المغرب العربي (تونس و المغرب)، مما أدى إلى توقيع تونس في 12 افريل 1995 على إتفاق سينتهي في مدّة 12 سنة بإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.و نفس الشيء تمّ مع المغرب و الأردن وإسرائيل، و تبقى المبادرة الأوروبية موجهة لكل دول المنطقة. هذه المفاوضات ستكون طويلة وصعبة بدون شك، وستدور وتتركز حول الكيفيات والطرق و الإجراءات التي تسهل إنشاء منطقة التبادل الحر. ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب أيضا بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من الاتفاقيات الأوربية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو إتفاقيات التعاون في السبعينيات، و التي كانت عبارة عن إتفاقيات تجارية بحتة. و على العكس من ذلك، نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع (تجاوز التفضيلات التجارية الأوروبية من طرف واحد للاتفاقيات السابقة). تتضمن تعاوناً مالياً، اقتصادياً و تقنياً، محوراً اجتماعياً و ثقافياً و حوارًا سياسيًا (و أمنيًا). كما نشير إلى أن التبادل الحر يخص فقط السلع المصنعة، أما السلع الصناعية الغذائية أو الصيد فهي مستثناة من هذا المجال (على الأقل في الأجل القصير أو المتوسط). و تتمثل أهم خاصية لهذه الاتفاقيات فيما تنطوي عليه من قيام دول جنوب و شرق المتوسط بتحرير التجارة من جانب واحد و فتح الأبواب أمام استيراد السلع المصنعة.

و في هذا الإطار فإن تكوين منطقة التبادل الحرّ ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سيتميز بمراجعة شاملة لفلسفة تنظيم المبادلات التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال. وتهدف هذه الورقة إلى تحليل آثار التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي على أداء و تأهيل القطاع الصناعي لدولة من دول جنوب المتوسط. و المشكلة معقدة، لأن الآثار هي في نفس الوقت مباشرة و غير مباشرة، إقتصادية و إجتماعية، على المدى القصير و على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، فإنّ التبادل الحرّ مع الاتحاد الأوروبي يتزامن مع التحرير الدولي للمبادلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة (قرب توقيع الجزائر على اتفاق للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة). و لحد الآن، فإن هذا المسعى لم يكن هدفا إلا لتحاليل جزئية بينت الخطر على المالية العامة أو العمالة مثلا في الجزائر ،فليس هناك إطار من التحليل الجاهز يسمح بمعرفة ما إذا كانت للجزائر مصلحة بقبول العرض الذي قدم لها من طرف اللجنة الأوروبية و الذي انتهى بالتوقيع على إتفاق للتبادل الحر ما بين الطرفين[2].

1 ـ الاستراتيجية الجديدة للإتحاد الاوروبي على ضوء إعلان برشلونة

كانت لبلدان الاتحاد الأوروبي تقليديا علاقات سياسية و إجتماعية و إقتصادية وثيقة مع بلدان جنوبي البحر المتوسط[3]. تعود المحاولات الرسمية الأولى لإقامة روابط مؤسساتية بين الاتحاد الأوروبي و بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط إلى أوائل الستينيات حينما تمّ التوقيع على عدد من إتفاقيات المشاركة الخاصة و التجارة مع كافة البلدان في المنطقة. و لقد تركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية و كانت محددة المدة و لم تشتمل أهدافا إقليمية محددة. و خلال الفترة 1975-1977، تمّ التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط معفاة من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي. كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان.

و لقد دعا المجلس الأوروبي في 1992 إلى تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط ، و للمبادرات الممكنة لتعزيز هذه السياسة في الأمدين القصير و المتوسط، و في 1995 أعتُمد إعلان برشلونة الذي يوضح الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، و التي تمثل تغييرا جذريا في نمط تسيير مسار الشراكة ما بين الطرفين. و تعتبر إقامة منطقة حرّة مع بلدان جنوبي البحر المتوسط أهم العناصر في هذه الاستراتيجية .

وضعية إتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي1الجدول رقم :

	إختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق	دخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1996	فبراير 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فبراير 1997	جويلية 1997
الأردن	افريل 1997	نوفمبر 1997	
مصر	جوان 1999		
لبنان	مفاوضات مستمرة		
الجزائر	18 جولة من المفاوضات		
سوريا	مفاوضات مستمرة	19 ديسمبر 2001	

و لقد تحققت هذه الشراكة من خلال سلسلة من اتفاقيات المعروفة بإتفاقيات **"الجيل الجديد"**، تهدف إلى الحلول محل اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينيات. تمثل هذه المبادرة الجديدة تدعيما للجهود السابقة، وترمي إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط ، وتشمل خمس مجموعات من الأهداف و الوسائل متوسطة الأجل[4]:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية خلال فترة 12-15 سنة.
- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي و الاقتصادي.
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الاتحاد الأوروبي.

و نشير إلى انه على مستوى اتفاقيات الشراكة الموقعة ما بين الاتحاد الأوروبي و كل من إسرائيل، المغرب، تونس، الأردن و الجزائر و التي هي الآن في طور النقاش و المفاوضات مع دول أخرى مثل مصر و لبنان، نجد أن المحور الاقتصادي الأساسي هو الإلغاء التدريجي (في فترة 12 سنة) لكل التعريفات الجمركية على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، الامتناع عن استعمال الحصص على هذه السلع، تنسيق السياسات الخاصة بالمنافسة، الملكية الفكرية و المعايير. أما المبادلات الزراعية و الخدمات، فإنها لا تدخل في إطار اتفاق التبادل الحرّ و لكن من المتوقع الأخذ بعين الاعتبار مسألة دخول السلع الزراعية المتوسطية بعد 2000.

2 ـ ضعف مستوى التقارب الاقتصادي ما بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية

في الثلاثين سنة الماضية، عرفت الفوارق ما بين مستويات المعيشة ما بين الدول المتوسطية في الجنوب و الدول المتوسطية في الشمال تطورات هامة. فالناتج المحلي للاتحاد الأوروبي في 1996 كان يقدر بـ: 6744 بليون أورو، أي 28 مرّة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، و 50 مرّة أعلى من دول جنوب وشرق المتوسط (خاصية عدم التكافؤ). و نشير إلى أنه في الوقت الراهن يبلغ الدخل المتوسط حسب كل ساكن في أروبا حوالي 10 مرّات في الدول المتوسطية الشريكة، ويجب إنتظار 40 سنة من أجل تخفيض هذا الفارق.

و عندما نقوم بتحليل المعطيات الخاصة بمستويات النمو حسب الدول، نلاحظ أن إسرائيل تعرف مستوى عاليا من النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لبقية الدول، فان التقارب مع أوروبا يبقى بطيئا أو ضعيفا في حالات أخرى (تركيا، تونس، مصر و المغرب)، و يبقى سلبيا للدول التي تخضع لمصدر خارجي واحد كالريع البترولي للجزائر، التحويلات بالنسبة للأردن. كما أن دول جنوب وشرق المتوسط تعرف تراكما ضعيفا لرأسمال، إذ أن تحليل معدلات الاستثمار في مختلف هذه الدول منذ منتصف الستينيات يبين أن هذه الدول تحتل وضعية وسطى مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية الرئيسية أو الدول الصناعية الجديدة الأربع في آسيا كما يظهر في الجدول رقم 2.

إن دول جنوب وشرق المتوسط تواجه في الوقت الراهن إشكالية الرفع من معدلات التراكم من أجل القيام بالانطلاقة الاقتصادية الحقيقية. هذا المجهود من الاستثمار يجب أن يتم في ظل إطار و محيط معدل سواء فيما يخص موارد التمويل الخارجية (انخفاض في التمويل الخالق للمديونية، الارتفاع الهام في الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو الدور الذي تلعبه الدولة (التي ستفقد دورها الإنتاجي بسبب تعميم برامج الخوصصة) و درجة انفتاح هذه الاقتصاديات.

جدول رقم 2: **الناتج المحلي الإجمالي و السكان مقارنة ما بين الشركاء المتوسطيين وبلدان الاتحاد الآروبي**

بلدان الاتحاد	الناتج المحلي الإجمالي (1997) ملايير $	السكان (1997) ملايين	الشركاء المتوسطيين	الناتج المحلي الإجمالي (1997) ملايير $	السكان (1997) ملايين
النمسا	225.9	8	الجزائر	43.8	29
بلجيكا	268.4	10	قبرص	8.6	0.7
الدانمارك	171.4	5	مصر	71.2	60
فنلندا	123.8	5	إسرائيل	87.6	6
فرنسا	1526.0	59	الأردن	7.0	4
ألمانيا	2319.5	82	لبنان	13.9	4
اليونان	126.2	11	مالطة	3.3	0.4
ايرلندا	66.4	4	المغرب	34.4	28
إيطاليا	1155.4	57	سوريا	17.1	15
لكسمبورغ	18.8	0.4	تونس	19.4	9
هولندا	402.7	16	تركيا	199.5	64
البرتغال	103.9	10	إعلانات البنك الحالي	3.2	2.7
إسبانيا	570.1	39	**المجموع**	509.0	222.8
السويد	232.0	9	المغرب	97.6	66.0
مجموع	8530.7	374.4	المشرق	112.4	85.7

Source: *e Banque mondial*

كما أن عدم تماسك وهشاشة اقتصاديات الدول المتوسطية يظهر من خلال إعتمادها على قاعدة جبائية غير كافية من أجل تغطية النفقات الجارية التي ترافق الانفتاح، بالإضافة إلى عدم التماسك الهيكلي للحساب الجاري المرتبط عموما بغياب التنويع وعدم قدرة الصادرات على المنافسة، وكذا عدم مرونة سوق العمل، حجم المؤسسات العمومية غير القادرة على المنافسة، إلى عدم كفاية تحرير النظام الاقتصادي الذي مازال يعرف أشكالا متنوعة من الاحتكارات. و رغم تحكم دول جنوب و شرق المتوسط في الطلب، فإنها لم تستطع بعد تحريك و تحفيز العرض. و النتيجة تتمثل في نمو غير كاف يقدر بـ: 1.2 % في 1999 لمجموع هذه الدول. كما نشير إلى وجود سببين يفسران ضعف معدلات النمو[5]: تراكم ضعيف لرأس المال و نقص في نمو الإنتاجية. فمعدل الاستثمار يدور في حدود 24 % من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 34.3 % في المتوسط لإندونيسيا، كوريا و تايلندا). أما بالنسبة لمعدل إنتاجية العمل، فلم يعرف أي ارتفاع منذ بداية التسعينات.

و لقد إستطاعت دول جنوب وشرق المتوسط نسبيا (بإستثناء تركيا) معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية بدعم من المؤسسات المالية الدولية، مع تمويل طارئ قام به صندوق النقد الدولي، و عمليات إعادة جدولة المديونية، و تبني برامج واسعة من الإصلاحات تهدف إلى تطبيق ميكانزمات السوق في كل القطاعات، تحرير مجموع الأسعار، و الانفتاح الاقتصادي و التجاري [6].

ويبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52 % من مجموع المبادلات (الواردات + الصادرات). أما التجارة المتوسطية البينية، فهي لا تمثل سوى نسبة 5 %، و لا يمكنها أن تلعب أي دور في ديناميكية النمو على مستوى المنطقة.

جدول رقم 3: **التجارة الأورو ـ متوسطية حسب القطاعات في 1994 (مليار $)**

	صادرات الاتحاد الاوروبي نحو دول جنوب و شرق المتوسط	صادرات دول جنوب و شرق المتوسط نحو الاتحاد الأوروبي	رصيد الاتحاد الاوروبي
الصناعات الغذائية	5.2	4.3	0.9
السلع المصنعة	40.0	16.2	23.8
الطاقة	0.8	10.3	9.5-
المناجم	0.6	0.6	0
كل السلع	51.6	33.3	18.3

Source: Isabelle Bensidoum & Agnès Chevalier: "Libre-échange euro - méditerranéen: marché de dupes ou pari sur l'avenir", La lettre du CEPII:" (n°147-juin1996),p3.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن المعطيات تظهر الحصة الضعيفة التي تستقطبها دول جنوب وشرق المتوسط التي تحصلت في 1999 على 7 ملايير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (مقابل 90485 مليار لأمريكا اللاتينية و الكاريبيب، 21420 مليار لأوروبا الوسطى و الشرقية و 55784 مليار لجنوب آسيا و شرقها في نفس الفترة). و إذا أخذنا بعين الاعتبار وضعية كل دولة، فهناك تفاوت وإختلاف كبيرين فيما يخص الاتجاهات العامة لهذه الاستثمارات:

· تمركز هذه الاستثمارات في عدد قليل من الدول: إسرائيل، مصر، تركيا، تونس و المغرب و بعض الدول الصغرى كالأردن و لبنان.

· مساهمة هذه الاستثمارات في التكوين غير الصافي لراس المال الثابت منذ 1995 تقدر في مالطا ب 47 %، تونس 27 %، قبرص 25 %، مصر 20 % و الأردن 17 %.

· الوزن المتزايد للاتحاد الأوروبي في إجمالي الاستثمارات المباشرة ، مما يدل على أهمية دور التاريخ السياسي و القرب الاجتماعي لتمركز هذه الاستثمارات.

· توجه قطاعي مازال في أغلبيته صناعي (55 %)، و يتم أكثر فأكثر يتم في قطاع الخدمات و في عدد قليل من القطاعات : صناعة السيارات، الصناعات القاعدية (الإسمنت، الكيمياء، السلع البترولية)، الصناعات ذات الكثافة في العمل (الألبسة، الخياطة)، المالية، السياحة، و حديثا الاتصالات.

· إن الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب تتطابق مع المعايير الدولية. فلقد عرف الإطار القانوني المنظم لهذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي عدة تعديلات من أجل الرفع من جاذبية هذه الدول و توفير أحسن مناخ للإستثمار. وعلى أساس هذه التعديلات، نستطيع أن نقول إن دول جنوب وشرق المتوسط تمتاز بجاذبية متغيرة،

و لكنها ضعيفة باستثناء ميزة القرب الجغرافي. ورغم أن نجاح الاختيار الاستراتيجي المعلن يتطلب تعبئة رؤوس الأموال الأجنبية و خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حصة هذه الاستثمارات الأوروبية كانت 8 مرّات أقل من الاستثمارات الأمريكية في المكسيك و حوالي 15 مرّة من الاستثمارات اليابانية في جنوب شرق آسيا.

3 ـ محاولات قياس الأثر الشامل لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

إن تأثير الاتفاقية على دول الاتحاد الأوروبي سيكون ضعيفا، وستؤدي التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية و للقيود غير الكمية في دول جنوب وشرق المتوسط الموقعة على هذا الاتفاق، إلى إرتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو هذه الدول بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة ـ السعر التي ستحصل عليها، مقارنة مع صادرات الدول الأخرى التي لن تستفيد من هذا التخفيض الجمركي. كما أنه على المدى القريب، لا يمكن أن يكون هناك آثار على الواردات الأوروبية لأنه ليس هناك الغاء للتعريفات الجمركية سيقوم به الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لتأثير الاتفاق على دول جنوب وشرق المتوسط إعتمادا على نماذج التوازن العام، فلقد توصلت إلى النتائج التالية:

· الآثار الاستاتيكية على الدخل الإجمالي على العموم ضعيفة، و في بعض الحالات سلبية. فالتحاليل التي أجريت على كل من تونس مثلا (Rim chatti, ERF, 1999, Rutherford, E, E. Rustrom, D. Tarr, 1995) وعلى مصر (S.Dessus & A.Deardorff & ،Konan & K.Moskus,1997. S.Dessus & A.Suwa,1988، R.Stern,1997)، تبين أن آثار منطقة التبادل الحرّ تتراوح ما بين – 0.2 % من الناتج المحلي الأجمالي كنتيجة فقط للتخفيض الجمركي إلى 3.5 % في الحالة التي يكون فيها الدخول إلى السوق الأوروبي يتم بدون أية عراقيل. كما أن التقديرات التي توصل إليها كل من P.Augier & M.Gazoriek في إطار نموذج متعدد الأطراف يؤكد هذه النتيجة مع فرق واضح ما بين الدول المعنية: المغرب، تونس و مصر التي تكون مكاسبها على التوالي: 8 %، 2.5 % و 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تخفيض يقدر بـ 50 % من الحقوق الجمركية على المدى القصير.

· إذا كانت الآثار الشاملة الاستاتيكية على المداخيل ستكون ضعيفة نسبيا في حالة منطقة التبادل الحر الأورو ـ متوسطية، فإنها ستصبح أكثر أهمية إذا تدعم التكامل من خلال توحيد المواصفات، والقيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات، إضافة إلى الإصلاح الجبائي و النظام المالي للرفع من الادخار المحلي, و تسهيل تمويل المؤسسات, و الإسراع ببرامج الخوصصة ووضع أنظمة حماية اجتماعية, وإصلاح النظام التربوي و خاصة التكوين المهني. وسوف تنشأ مكاسب أخرى تتعلق بالإنتاجية نتيجة إرتفاع المنافسة التي ستؤدي إلى خفض الأشكال المختلفة للإحتكار، و كذلك استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

· نشير إلى انه على المدى المتوسط، سيؤثر الانفتاح التدريجي للسلع الصناعية للمجموعة الأوروبية في النمو من خلال أثرين متناقضين: إنخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، و غير القادرة على تحمل المنافسة الدولية و إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية بسبب ارتفاع

الإنتاجية الناجمة عن انخفاض في الأسعار و انخفاض معدل الصرف. و حتى يكون الأثر الصافي إيجابيا بما فيه إدماج التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية لإعادة تخصيص عناصر الإنتاج، يجب ألا يؤدي الانفتاح إلى انغلاق هذه الاقتصاديات في تخصصات قليلة الفائدة، و لكن إلى تشجيع تطور حقيقي على سلم المزايا النسبية عن طريق ظهور فروع و انطلاق نشاطات جديدة في القطاعات ذات الطلب العالمي الكبير و تتضمن تحويلات في التكنولوجيا.

· إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية و هذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة كما يظهر في الجدول التالي الذي يرتكز على معطيات 1997 و يوضح نسبة الإيرادات الجمركية من الناتج المحلي الإجمالي.

· إن الغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط الموقعة على هذا الاتفاق (و التي تعرف عجزا) بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا. هذه الزيادة ستتم في جزء منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي لن تستفيد من هذا الالغاء الجمركي. كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز و السلع الوسيطة بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج.

جدول رقم 4: **نسبة الإيرادات الجمركية من مجموع الإيرادات و الناتج المحلي الإجمالي**

	التعريفات الجمركية 1997		حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات 1997	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي 1997	
	مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي		% من مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	23.4	2.7	64.9	15.2	1.8
قبرص	9.5	2.3	47.4	4.5	1.1
مصر	17.1	3.6	39.7	6.8	1.4
إسرائيل	0.5	0.4	51.5	0.3	0.2
الأردن	31.6	5.1	48.1	15.2	2.5
لبنان	56.9	6.8	64.5	36.7	4.4
مالطة	5.1	1.4	73.2	3.7	1.0
المغرب	17.6	3.7	52.0	9.2	1.9
سوريا	13.9	2.4	49.1	6.8	1.2
تونس	29.8	3.5	72.9	21.7	2.6
تركيا	2.3	0.4	51.2	1.2	0.2

***Source**: FEMISE,2000*

· كما أن إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، و يدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية. إضافة إلى وجود ضغط تنافسي على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى و الشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي و انخفاض ما كانت الدول المتوسطية تتمتع به من تفضيلات و خاصة في مجال النسيج (اتفاق متعدد الألياف في طريق الزوال).

و لقد ناقش الكثير من الاقتصاديين الانعكاسات المختلفة للشراكة - الأوروبية المتوسطية، وكان من بين أهم الاستنتاجات التي توصل إليها كل من Laanatza (1997), Hoekman & Djankov (1996) [7] توقع أن تمنح الاتفاقيات الأوروبية - المتوسطية بعض المكاسب لكافة الشركاء على المدى الطويل، و أن ينشأ

عنها على المدى القصير تراجع في الرفاهية الاقتصادية. يقوم الاستنتاج الأول على الملاحظات التالية:

· من المتوقع أن يحسن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة و الكفاءة الإنتاجيتين، وأن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي الذي تسلكه البلدان المعنية.

· من المنتظر أن تفيد الاتفاقيات في تشحيع المنافسة و الاستثمارات و تقليص تكاليف المعاملات الإدارية المتعلقة بالتجارة.

أما الاستنتاج الثاني فتؤيده الملاحظات التالية:

· إن الاتفاقيات تمييزية بطبيعتها و قد تحدث بالتالي تحويلا كبيرا في التجارة.

· من المحتمل أن يستغرق النهج الانتقالي نحو التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي و التحرير التدريجي للاقتصاديات المعنية وقتا طويلا نظرا لغياب السياسات المرافقة . كما أن التعاون الاقتصادي و المالي عاملان حاسمان في ضمان إسهام الاتفاقيات في زيادة الرفاهية.

4 ـ أثر منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي في الجزائر

إن تكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي ينتج عنها أساسا تفكك و زوال أساليب الحماية الاقتصادية إتجاه السلع الاوروبية. و تكون التأثيرات السلبية على وجه الخصوص في مستويين اثنين:

· زوال أغلب النشاطات الاقتصادية غير التنافسية بحكم مواجهتها لمنافسة السلع الاوروبية.

· إنخفاض مهم في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، إذ كما هو معلوم، تثمل الرسوم الجمركية في الجزائر موردا جبائيا هاما تتجاوز أهميته مردود جميع الضرائب المباشرة. و تمثل الرسوم الجمركية 10 % من إيرادات الخزينة العمومية أو ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الاجمالي. فالتخلي عن الحماية الجمركية إتجاه الواردات القادمة من الاتحاد الاوروبي سيؤدي إلى خسارة مالية و حالية لإيرادات الميزانية، مما يعني التفريط في حوالي أكثر من مليار دولار سنويا، أي ما يعادل 5.4 % من إيرادات الخزينة و 1.5 % من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي إحتمال لإنخفاض مواز في النفقات العمومية .

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن آثار اتفاق التبادل الحر ستكون ضعيفة، فالتخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية و للقيود غير الجمركية في الجزائر ستؤدي إلى ارتفاع خفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، بسبب المكاسب المتعلقة بالكفاءة ـ السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذا التخفيض الجمركي. كما أن الآثار غير المباشرة هي الأكثر أهمية من الآثار المباشرة. هذه المكاسب غير المباشرة، الديناميكية، بطبيعتها صعبة التقييم المسبق، و تفترض تغييرات كبيرة في السلوكيات التي لا يمكن تقييمها. هذا من جهة و من جهة أخرى، فإن إستراتيجية التبادل الحر تمثل نوع من عدم التكافؤ ما بين طرفي الاتفاق.

1.4. الوضعية الاقتصادية الكلية

لقد أدى إنهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى إنخفاض كبير في معدلات التبادل قدرت بحوالي 50 %، و نقص في إيرادات الميزانية التي مصدرها قطاع المحروقات. و كرد فعل على هذه الأزمة، تم اللجوء إلى تطبيق العديد من إجراءات الاستقرار الاقتصادي، و الإصلاحات الهيكلية. وكانت النتائج الأولية لهذا التعديل تزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية حيث وصل العجز الكلي في الميزانية إلى مستوى قياسي بلغ نسب 13.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في 1988. و في غياب سوق مالي، تم تمويل هذا العجز عن طريق قروض بالعملات الأجنبية أدت إلى الرفع من حجم المديونية. ونتيجة لذلك، انتقل مؤشر المديونية الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي من 30 % إلى 41 % ما بين 1985 و 1988، بينما تضاعف مؤشر خدمات المديونية / الصادرات. ومن جهة أخرى، فإن معدلات الفائدة الحقيقية السلبية، و عملة محددة بأكثر من قيمتها قد حفزت على تشجيع التقنيات الأكثر رأسمالية و تزايد عمليات الاستيراد.

من 1989 إلى 1991 قامت الجزائر بمضاعفة مجهوداتها في مجال التعديل الاقتصادي الكلي في إطار برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي ، يتمحوران حول تسيير صارم للطلب و تخفيض محسوس للدينار. كما أن التقشف في النفقات العمومية، إلى جانب إرتفاع إيرادات قطاع المحروقات، سمح بالحصول على فوائض في الميزانية. كما أن تبني سياسة ميزانية صارمة قد أدى إلى التخفيف من التوسع النقدي، و امتصاص جزئي من فائض السيولة.

إلا أن الوضعية الاقتصادية عرفت تدهورا في 1994 تحت تأثير انخفاض جديد في أسعار البترول و عبء المديونية و المشاكل الداخلية، مما دفع إلى إعداد برنامج واسع للتعديل الهيكلي لقي دعما و تشجيعا كبيرين من طرف صندوق النقد الدولي في 1994 (ماي) بواسطة اتفاق باسم التسهيل الموسع بمبلغ يقدر بـ: 1.1 مليون من حقوق السحب الخاصة (SDR).

هذا، و لقد نجح برنامج الإصلاحات الذي تمّ تطبيقه في أبريل 1994 على إقامة الاستقرار المالي ووضع دعائم اقتصاد السوق. و قد ظهر ذلك واضحا في انخفاض معدل التضخم، و إرتفاع كل فرد ثلاثة سنوات متتابعة (1995-1997)؛ تسجيل فائض على مستوى الميزانية، و إرتفاع في إحتياطات الجزائر من الصرف (ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد في نهاية 1997). إنتقل مؤشر خدمة المديونية الخارجية من 83 % في 1993 إلى 30 % في 1997. و حسب التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية، فان المعطيات الاقتصادية الكلية للجزائر، مقارنة مع مجموع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، تظهر كما يلي:

فيما يخص مستوى الناتج المحلي الإجمالي/فرد . تصنَّف الجزائر بعيدا خلف دول الاتحاد الأوروبي التي تملك ناتجا محليا إجماليا معبرا عنه بتعادل القوة الشرائية بحوالي 18000 $، و نفس الشيء بالمقارنة نع الدول الأوروبية الجنوبية.

جدول رقم 5: **المؤشرات الاقتصادية الكلية**

	الجزائر	المغرب	تونس	مجموع الدول المتوسطية
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي % (متوسط 90-95)	0.3	1.0	3.9	4.1
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي% (متوسط 95-97)	2.5	4.4	6.3	3.9
التضخم (%) - متوسط 90-95	25.6	6.2	5.2	13.9
التضخم (%) متوسط 97-98	5.7	1.6	3.7	4.3
الرصيد في الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي . متوسط 96-97	2.7-	1.9-	4.1-	-
معدل الفائدة الحقيقي متوسط 1990-1991	8.9-	2.1	5.0	-
معدل الفائدة الحقيقي - متوسط 1996-1997	4.5	6.0	4.0	-
الاستثمار المحلي% الناتج المحلي الإجمالي 90-95	27.1	22.3	25.8	24.1
الاستثمار المحلي% الناتج المحلي الإجمالي 96-97	27.3	20.5	24.7	25.0
خدمة المديونية/الصادرات متوسط 90-95	62.1	31.4	21.8	20.5
خدمة المديونية/الصادرات متوسط 96-97	29.5	26.8	19.7	14.4

***Source**: World Bank, WDI 1998, FMI, IFS 1999.*

و نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 قد بلغ 13580 دولار لإسبانيا و 9740 دولار للبرتغال و 8210 دولار لليونان. لكن لو قارناه بالناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية لنفس السنة لوجدناه من بين أعلى النواتج الإجمالية من حيث معدل النمو: مثلا مصر بـ 790 دولار والمغرب بـ 1110 دولار. أما فيما يخص معدل نمو الاقتصاد معبرا عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي فاصبح موجبا منذ 1995 حيث انتقل من 2.2% سنة 1993 و 0.9% سنة 1994 إلى 3.9 % في 1995 ثمّ 4 % في 1996. و لكن يجب الإشارة إلى أن هذه النتائج الجيدة ناتجة عن عوامل خارجية، و لا سيما الإرتفاع في أسعار المحروقات التي تمثل 95 % من إيرادات الصادرات ، و 30 % من الناتج المحلي الإجمالي . تمثلت هذه النتائج في ما يلي:

· إنخفاض معدلات التضخم بصورة محسوسة لتصل إلى مستوى 5.7 % في 1997. و قد تم الحصول عليها عن طريق سياسات نقدية صارمة و عمل مفتوح للسوق النقدي، مقارنة مع تونس 3.7 % و المغرب 1.0 % في نفس الفترة. و هي تظهر متواضعة بالمقارنة مع دول جنوب وشرق المتوسط الأخرى. و لقد عرف هذا المستوى انخفاضا في السنوات التالية ليصل إلى مستوى 2.6 % في 1999.

· بالنسبة للمديونية، فإنها تقع من بين أعلى المعدلات في المنطقة وكانت تمثل حوالي 83.1 %من الناتج المحلي الإجمالي في 1994، مما اثر على مستوى النشاط و العمالة و عرقل كذلك تكوين رأس المال . أمّا مؤشر خدمة المديونية فقد انخفض في السنوات الأخيرة ليصل إلى 29.2 % في 1996 مقارنة بـ 27.7 % في المغرب و 16.5 % في تونس و 11.6 % في مصر . بينما القيمة الإجمالية للمديونية ارتفعت لتنتقل من 29.89 مليار في 1994 إلى 32.61 مليار في 1995 ثم 33.5 مليار في 1996.

2.4. طبيعة النظام الإنتاجي و الميزة التنافسية للصناعة الجزائرية

يمكن توضيح بعض أبعاد واقع الصناعة الجزائرية في الأسواق العالمية من خلال دراسة الميزة التنافسية للصناعة الجزائرية. لكن قبل الدخول إلى تنافسية الصناعة الجزائرية، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مفهوم القدرة التنافسية قد تعرض للعديد من التحاليل الإقتصادية تراوحت ما بين العمومية و الخصوصية و الإستاتيكية و الديناميكية. و نشير إلى أن مفهوم التنافسية يشير إلى 4 عناصر هي: المرونة، الوقت، الجودة و الكفاءة، كذلك فإن هناك أنواعا عديدة من مؤشرات التنافسية هي: مؤشرات الاقتصاد ككل، المؤشرات القطاعية، و مؤشرات الأنشطة القطاعية.

و تتفق العديد من الدراسات على أن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يصدرها البنك الدولي في مؤشرات التنمية للعالم، و كذلك التي يصدرها صندوق النقد الدولي مثل مؤشرات الموارد الطبيعية و المادية، ميزان المدفوعات، التضخم، سعر الصرف و الدين الخارجي "تعد مؤشرات إجمالية عن تنافسية الاقتصاديات الوطنية". أما معايير التنافسية التي أعدها المنتدى الاقتصادي الدولي "دافوس" Davos International Economic Forum، فيمكن حصرها فيما يلي:

· الانفتاح و التحرر الاقتصادي على العالم دون أدنى قيود جماركية أو ضرائبية.

· كفاءة الأسواق المالية و النظام البنكي مما يعكس سلامة الاقتصاد الوطني.

· كفاءة و فاعلية الموازنة الحكومية و الجهاز الإداري للنهوض بوظائف جمع الضرائب و تنظيم الإنفاق الحكومي.

· استيعاب البنية الأساسية لرؤوس الأموال اللازمة لتفعيل نظم النقل و الاتصال و الطاقة، حتى تساهم في تحريك النمو الاقتصادي في المستقبل.

· مدى توافر القدرات التقنية للدولة في مجال العلوم الأساسية و التطبيقية بما ينعكس على المهارات الفنية و التقنية و تطبيق الإدارة العلمية، ويكون له مردود إيجابي على تواصل التنمية الاقتصادية.

· حساسية و مبادرات مؤسسات الدولة و تنظيمات الأعمال لخلق قيادات قطاع الأعمال تستفيد من فرص التسويق الجديدة و تعزز من فرص النمو الاقتصادي.

· ظروف أسواق العمل للعمالة و تعكس درجة التقييد في الإجراءات الحكومية التي تحد من مرونة سوق العمل (إجراءات التشغيل و الفصل في العمل، نوعية مرونة العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي و السماح بالإضراب).

· مدى تأثير قوى الضغط السياسية للمؤسسات السياسية و التشريعية و القضائية على متخذي القرارات لحماية العقود، و حقوق الملكية (حيث أن العلاقة طردية بين توافر مؤسسات سياسية و قضائية كفؤة و أمينة و إحترام حقوق الملكية الخاصة و تحفيز النمو الاقتصادي.

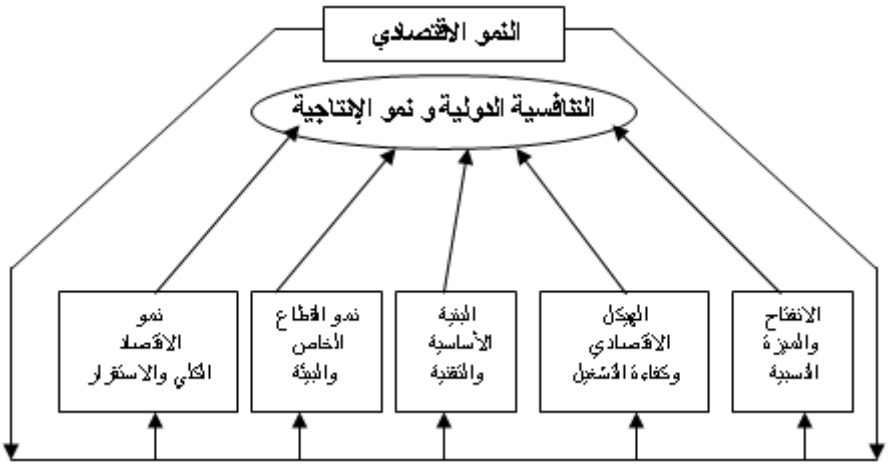

***Source** :UI,Haque,I,ed, : «Trade, Technology and International Competitivenes » ,EDI, Development Sstudies, Economic development Iinstitute of the World Bank, Washington, DC, World bank,1995*

و تشير المعطيات المتوفرة عن الجزائر، و استنادا إلى مؤشر التنافسية الدولية المقدر وفقا للمعايير المذكورة، إلى تدهور في البعض من هذه المؤشرات و في تحسن البعض الاخر منها، مقارنة ببعض الدول الاخرى على مستوى منطقة جنوب وشرق المتوسط. كما أن هذه المؤشرات تختلف من قطاع إلى اخر. يعتمد قياس القدرة التنافسية على مستوى السلع الرئيسية على قياس نسبة الأهمية النسبية للمجموعة السلعية في الصادرات الصناعية المحلية إجمالا إلى الأهمية النسبية لهذه المجموعة على المستوى العالمي في الصادرات الصناعية العالمية، و إذا ما تجاوزت حصيلة هذه الصيغة الوحدة فان ذلك يشير إلى وجود ميزة نسبية، و إذا ما كانت اقل من الواحد الصحيح فإنها لا تشير إلى وجود ميزة نسبية. ولايمكن اعتبارها بالصيغة التالية:

الصادرات الجزائرية في المجموعة السلعية / الصادرات الجزائرية الصناعية

كل صادرات المجموعة السلعية في العالم / صادرات العالم الصناعية

الميزة النسبية الظاهرة للجزائر

جدول رقم 6: **الميزة النسبية الظاهرة مضروبة في 100.**

	المجموع		الاتحاد الأوروبي		باقي العالم	
	1996	1997	1996	1977	1996	1977
المواد المصنعة	970	972	975	972	957	98.4-
مشروبات غازية – تبغ	236	630	546	686	530	833
السلع المصنعة	842	745	809	678	958	910
المواد الكيميائية	731	692	764	783	451	231
مواد أولية خام (عدا البترول)	471	506	518	588	517	562
آلات – عتاد النقل	986	978	982	979	987	975
زيوت –دهون حيوانية و نباتية	999	998	1000	992	1000	998
مواد التعدين	989	991	988	995	988	987
مواد غذائية – حيوانات حية	942	973	925	955	963	992

***Source**: FEMISE,2000*

رغم أن هناك بعض الدراسات تؤكد أن القاعدة الصناعية في الجزائر واسعة و تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة إلى صناعات كثيفة التقنية (منتجات الصيدلة)، إلى صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الألومنيوم، الصلب، الإسمنت، الأسمدة). فهناك تباطؤ في ديناميكية النمو منذ بداية الثمانينيات مقارنة مع العشريتين السابقتين. هذا التباطؤ يميز على الخصوص تطور قطاع الصناعات المصنعة و تبقى كفاءة الأداء سلبية. ولا نلاحظ أن مساهمة الصناعات المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي تبقي ضعيفة و هامشية إذ تقدر بـ: 9 % للجزائر في 1998 مقارنة مع تونس 18 % والمغرب 17 % كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 7: **نسبة القيمة المضافة لكل القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي**

	الناتج المحلي الإجمالي مليون $		القيمه المضافه (%) من الناتج المحلي الإجمالي							
			الزراعة		الصناعة		الصناعات المصنعة		الخدمات	
	80	98	80	98	80	98	80	98	80	98
الجزائر	42345	49585	10	12	54	47	9	9	36	41
المغرب	18821	33514	18	16	31	30	17	17	51	54
تونس	8742	22041	14	14	31	28	12	18	55	58

Source: Banque Mondiale: «Rapport sur le développement dans le monde 1999-2000»

و نشير إلى أن تطور الصناعة الجزائرية كان يتميز بطريقة تمويل ممركزة و إدارية إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و تسيير اشتراكي للمؤسسات و قيمة أعلى للدينار. إن هذا القطاع كان مدعما من خلال المداخيل البترولية العالية، و إصدار النقود، والتمويل الخارجي. وعلى هذا الأساس ، فان التصنيع كان من نتائجه: نمو اقتصادي مدعم و خلق مناصب شغل لكل الفئات الاجتماعية. هذه الاستراتيجية الخاصة بالاستثمار ستتوقف في بداية الثمانينات بسبب مشاكل التسيير التي بدأت تظهر على مستوى المؤسسات الوطنية، "من بعض المشاكل التي صارت الجزائر تصادفها في مجال ضمان مصادر تمويل جديدة حسب التصنيع التي تمّ تبنيها. و على هذا الأساس، تم إطلاق برامج إعادة الهيكلة أولا تمّ الإصلاحات في مرحلة ثانية. و يتبين من نتائج السنوات السابقة أن الصناعة عرفت عدة مشاكل كان من نتائجها انخفاض الإنتاج و ريتم الاستثمارات.

و منذ 1989 انخفض ان مؤشر الإنتاج الصناعي بـ 25.8 % بينما إستقر استعمال القدرات في حوالي 30 % إلى 60 % حسب الوحدات. القيمة المضافة للقطاع الصناعي غير تمثيلية بما فيه الكفاية على مستوى الناتج الوطني الإجمالي، كما أن صادرات المنتوجات الصناعية لم تعرف تطورا منذ عدة سنوات. إن هذا الركود الذي يعرفه القطاع الصناعي يفسر بأسباب هيكلية مرتبطة بنماذج التنمية و لكن أيضا بأسباب ظرفية ناتجة عن عملية الإصلاحات و التعديل الهيكلي. و يعود سبب الانخفاض التدريجي لمستوى الإنتاج في القطاع الصناعي إلى عدة عوامل:

· سوء إستعمال لإمكانيات الإنتاج المتوفرة (50 % في المتوسط في 1994-1995) الذي يؤدي إلى إنتاجية غير كافية و يجعل القطاع خاضعا للخارج فيما يخص المدخلات.

· ضعف الطلب الوطني بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنافسة المنتجات الأجنبية، و خاصة في مجال سلع الاستهلاك الغذائية (النسيج وسلع التجهيز المحلي) و ذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية.

· المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطة في هذا القطاع والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة (42 % في المتوسط في 1995).

· تدهور الوضعية المالية للعديد من المؤسسات العمومية و الذي يترجم إلى مكشوف هام و متزايد.

· وجود عرض متوفر من اليد العاملة غير المؤهلة (معدل الأمية يقارب 33 % في تونس في 1995 و 38 % في الجزائر و 56 % في المغرب)، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.

جدول رقم 8: **وضعية الجزائر حسب معدل التنمية البشرية في 1998**

	قيمة مؤشر التنمية البشرية	وضعية مؤشر التنمية البشرية	وضعية الناتج المحلي الإجمالي	الفارق مؤشر التنمية البشرية الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	0.683	107	80	-27
المغرب	0.589	124	102	-22
تونس	0.703	101	72	-29
مصر	0.623	119	108	-11

Source: PNUD : Le rapport du développement humain 2000.

إن هيكلة المبادلات تعكس عدم كفاية تنويع الهياكل الإنتاجية الاقتصادية. فبعد 4 عشريات بعد الاستقلال، بقيت الصادرات تخص على العموم المنتجات الأولية (حوالي 95 %)، أو ذات قيمة مضافة ضعيفة (منتجات زراعية -غذائية، المحروقات، المناجم، النسيج ...الخ). أما بالنسبة للواردات، فهي تخص السلع الزراعية - الغذائية من جهة و السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية من جهة أخرى. فواردات السلع الغذائية لوحدها تمثل حوالي 27 % من الواردات الإجمالية للجزائر في 1993 مقارنة بـ: 8 % في تونس و17 % في المغرب. بينما واردات الآلات و عتاد النقل فهي تمثل حوالي 31 % من إجمالي الواردات الجزائرية و 32 % من الواردات التونسية و29 % من الواردات المغربية. أي أن تكوين رأس المال و الحفاظ على مستوى النشاط الداخلي خاضعين للواردات من السلع الزراعية - الغذائية، سلع التجهيز و الخدمات المرتبطة بعجز القطاع الزراعي عن تموين السكان و لقطاع صناعي عاجز عن إشباع الطلب المحلي من الاستثمار. هذه الصعوبات الرئيسية على مستوى العرض تحد من إمكانيات اللجوء إلى وسائل أخرى كتخفيض العملة من أجل ترقية تنافسية السلع المصنعة لأنها ستعمل على ارتفاع أسعار المدخلات و السلع الرأسمالية المستوردة.

و نتيجة أزمة القطاع الخارجي و غياب الأنظمة الإنتاجية المتنوعة، فإن عملية خلق مناصب الشغل وجدت نفسها متباطئة في مواجهة ارتفاع معدلات البطالة التي قدرت بـ 30 % في الجزائر مقابل 19 % في المغرب و20 % في مصر. و الشريحة الأكثر عرضة للبطالة هي التي تتواجد في مستويات الاعمار الأقل من 25 سنة. و نشير إلى أن إرتفاع معدلات البطالة و المرتبطة بضغوط الطلبات الاجتماعية أدى إلى جعل التوازنات في الميزانية هشة. كما أن ندرة الموارد الخارجية و عدم تكيف أنظمة التكوين و البحث عرقلت من عمليات التصنيع.

3.4. خصائص منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر

تتميز منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بأربع خصائص على الأقل[8]:

- هي منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة و مجموعة بلدان من جهة أخرى.

- هي منطقة للتبادل الحر بين إقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

- هي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تمتاز باقتصاد منعزل، غير تنافسي و غير متنوع من جهة، و مجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي من جهة أخرى.

- هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حماية بينية متفاوتة. يضاف إليها سياسة أوروبية حمائية في مجال المنتجات الزراعية، و التي تضمنتها السياسة

الزراعية المشتركة للحد من صادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية و الغذائية.

فهذه الحالة تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متقاربة فيما يتعلق بدرجة النمو و الاندماج والحماية البينية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر. و على هذا الأساس، فان المثال الجزائري - الأوروبي يكتسي بالأساس صيغة تباينية، فغياب التماثل و التناسق يكمن في العناصر التالية :

· الاختلاف و الفرق الواسع في مستوى التنمية، و القدرات التكنولوجية و التجارية و المالية، و في القوة التفاوضية، أي بين مجموعة مكونة من 15 دولة قوية و على درجة عالية من التقدم، و هي المجموعة الأوروبية، و اقتصاد واحد نام.

· الاختلاف الواسع في الثقل البشري و الاقتصادي و السياسي، والاختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر. فالإتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65 % من التجارة الخارجية الجزائرية بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية كما أن الجزائر تعاني من تبعيتها لمورد مهيمن جعل تجارتها الخارجية لا تعرف تغيرا كبيرا واعتماد إيرادات الصادرات على نشاط معين ، و قطاع زراعي ضعيف الكفاءة.

· عدم التكافؤ: و يمكن أن يشمل على التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض و الطلب، مستوى المعيشة، رد الفعل إزاء الصدمات الخارجية و في هياكل المبادلات.

· كما أن الاتحاد الأوروبي يتجنب في مشروعات الاتفاقيات التي يجري التفاوض عليها مع الدول المتوسطية تقديم أية مزايا تفضيلية من طرف واحد كما كان الأمر في اتفاقيات التعاون لعام 1977، و أصبحت الاتفاقيات المتوسطية الجديدة تقوم على تبادل المزايا بين الجانبين، مع بعض التسهيلات في منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة لفترة تمتد إلى 12 سنة.

4.4. الآثار الاقتصادية المتوقعة على القطاع الصناعي

إن الاتفاق المتوقع يمثل فرصا و تحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنويع الأسواق، التنافسية و نوعية المنتوجات. فما هي بالنسبة للصناعة الجزائرية الفرص و العراقيل لإقامة منطقة التبادل الحر؟ و ما هي جوانب القوة و الضعف للقطاع الصناعي الوطني في مواجهة هذا التحدي؟

لا شك أن هناك واقعا جديدا سيواجه المؤسسات الجزائرية، و يتمثل في تلك المنافسة التي ستنشأ حتما، عن طريق إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق. فهذا تحد ومنافسة. و في نفس الوقت هناك فرصة موجودة أمام المؤسسات الجزائرية: سوق الدول الأوروبية مفتوح بحجم 380 مليون نسمة و بمعدل دخل فردي 20 ألف دولار سنويا.

و هذا معناه سوق واسعة في نفس الوقت تحد منافسة ستواجه المؤسسات الجزائرية داخل حدودها. إن مثل هذا الوضع سيفرض على الجزائر تحديات عديدة أولها أن الصناعات الجزائرية تعودت على الباب المغلق و عدم المنافسة حيث ظلت تعمل في ظل إحتكارات و قيود تفرضها الدولة سواء عن طريق حظر (إحتكار) أو رسوم جمركية مرتفعة. و هذا يجعل الصناعات الجزائرية تعمل في جو يخلو من أية

منافسة، مما يؤدي بدوره إلى إرتفاع التكلفة و عدم الكفاءة. ما لم يكن المنتج عرضة للمنافسة الخارجية و يشعر بالخطر إذا تهاون في تحسين الكفاية الإنتاجية الصناعية فانه سيتواكل و سترتفع تكلفة السلع التي ينتجها كما أنه سيحقق أرباحا غير طبيعية مستندا إلى الحماية الإجبارية التي توفرها له الدولة من دون مراعاة المواصفات و الجودة ما دام المستهلك مجبرًا على استهلاك السلعة المعروضة. معنى هذا أن أول شيء يجب على المؤسسات الجزائرية أن تبدأ التفكير فيه هو الجودة و المواصفات القياسية، و الأهم من هذا رفع الكفاءة الإنتاجية، إذ أن السلع الأوروبية ذات جودة مرتفعة و على مستوى كبير و بالتالي تكون تكلفتها منخفضة، فتمثل تهديدا للعديد من الصناعات.

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني، كما أشرنا إليه سابقا الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد و هو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد مما يؤدي إلى وضع تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق. و في غياب تحرير معتبر لمبادلات السلع الزراعية فإنه لا يعني سوى إنفتاح مبرمج على مدى 12 سنة للسوق المحلية أمام السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي.

إن منطقة التبادل الحر الجديدة لا تفيد كثيرا التجارة الخارجية لأنها ترتكز أساسا على فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الاوروبية بصورة مكثفة، بينما تبقى السوق الاوروبية بالنسبة للصادرات الجزائرية على ما هي عليه. و نشير الى أن أثر هذا الاتفاق على خلق تدفقات جديدة في التجارة ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يخضع كما ذكرنا لسلوك مرونة الواردات للشركاء مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. فالسوق الأوروبي يمثل في المتوسط حوالي 60 % من الصادرات الجزائرية و معدل تغطية السلع كان يتراوح إلى 118.4 % في 1999.

إن آثار الاتفاق على ديناميكية الصادرات الجزائرية تختلف حسب نوعية السلع المصدرة . فنمو السوق الأوروبي سيكون ملائما جدا للصادرات ذات مرونة الطلب العالية. فالمنافسة على مستوى السوق الأوروبي تبقى نشطة. فأهم منافسي الصناعة الجزائرية يبقون على المدى القصير الشركاء المتوسطيين في المجموعة. و لكن على المدى المتوسط فان مجال المنافسة سيتوسع . وإن أول محور يتعلق بكثافة و ازدياد المنافسة يأتي من الانفتاح الواسع للسوق الأوروبي على مؤسسات دول الشرق و آسيا. فلقد التزم الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات شراكة مع الجانب الأول و المنظمة العالمية للتجارة من الناحية الثانية على فتح سوقه على منافسي الدول المتوسطية. و في العديد من القطاعات الحساسة، فإن الدول المغاربية مثلا ستتعرض إلى ما يطلق عليه الاقتصاديون بأثر المقص ما بين الدول الآسيوية و دول أوروبا الوسطى و الشرقية و التي ازدادت حصصها من السوق.

و من جهة أخرى، فإن الجزائر تسعى إلى فتح تدريجي للسوق المحلي على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل. فإقامة منطقة للتبادل الحر سيرفع من إمكانيات الدخول للسلع الأجنبية إلى السوق المحلي. هذا التوسيع يخص القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو معدل الحماية الجمركية عاليا و تلك السلع التي يكون فيها معدل الحماية يتجه إلى الانخفاض و يكون فيها مستوى تنافس الصناعات المحلية ضعيف.

و عندما نقوم بتحليل مستوى دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلي، نستنتج أنه يختلف من قطاع الى اخر، فهو يتجاوز 34% لمجموعة القطاعات التالية (سلع

التجهيز) و يتراوح الى12% القطاعات التالية (سلع الاستهلاك) و يغطي أقل 20% من الطلب المحلي للقطاعات التالية (سلع نصف مصنعة) و أقل من 30% للمواد الغذائية. كما أن اثار منطقة التبادل الحر على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري يختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها و مستوى كفاءتها في الأداء. إلا أن هذا التحرير الكامل و الفوري يستدعي بعض التوضيح:

· إن لإزالة الرسوم الجمركية و غير الجمركية معاني متعددة بالنسبة للمصدرين الأوروبيين. فبإلغاء كافة القيود على استيراد المعدات ذات التقنية العالية و المتوسطة في الجزائر، سوف يحصل المصدرون الأوروبيون على مكاسب عديدة في مختلف مراحل البيع، تتمثل في حماية حقوق الملكية الصناعية و التجارية (براءات الاختراع، علامات مسجلة...الخ)، و في إستقطاب السوق الجزائرية للتكنولوجيا (ترسيخ طرق الإنتاج الأوروبية، و توفير قطع الغيار و بعض خدمات الصيانة)، إذن، فان إجمالي الأرباح المتوقعة من تحرير استيراد هذا النوع من المنتجات يتعدى في الواقع ما تبينه الإحصاءات الجمركية.

· التحرير الكامل و الفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع الجزائر أمام خيارات صناعية هامة في الأجلين المتوسط و البعيد. صحيح ان هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير، و لكن الوضع قد يختلف في المدى البعيد. فبتطور القدرات العلمية و التكنولوجية و الصناعية الجزائرية قد تصبح الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع و لو جزء من هذه المعدات محليا. و مما لا شك فيه أن انفتاح السوق الجزائرية لاستيراد هذه المعدات دون حماية مع دخول الاتفاقية حيز التطبيق، خاصة و إن لم يصحبه تعاون فني و صناعي مكثف بين أوروبا و الجزائر في هذا المجال بالذات، سوف يعرقل أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، إن لم يقض على هذه الصناعة.

· إن التحرير الكامل و الفوري لاستيراد هذه المعدات سوف يؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري، فمن شأن إستخدام رجال الصناعة الجزائريين الأوسع، والأقل تكلفة لمعدات و تكنولوجيات متطورة، أن يشجع عملية التحديث السريع و المكثف للإنتاج الذي غالبا ما يؤدي إلى تخفيض العمالة على حساب راس المال، أي إلى زيادة نسبة البطالة، كما لا يشجع على التأهيل المهني للأيدي العالمة.

· إن وصول هذه المعدات الأوروبية بشكل حر و مباشر إلى الأسواق الجزائرية لا يضمن بالضرورة مركزا متميزا للصادرات الأوروبية في الجزائر- فإتفاقية "الجات" و منظمة التجارة العالمية - اللتان ستقرهما الجزائر مستقبلا و دول الاتحاد الأوروبي - تفتح كل أسواق العالم، بما في ذلك السوق الجزائرية للمنافسة الدولية التي تشمل أكثر من 120 دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة. و مع قواعد عدم التمييز التي تنص عليها اتفاقية الجات و المنظمة، سوف يتعين على المعدات المذكورة، و على كافة المنتجات الصناعية القادمة من القارات الخمس، أن تتنافس في جميع أسواق العالم، بما في ذلك السوق الجزائري. وعندئذ سوف يصبح للمستوردين أينما كانوا: حرية المقارنة بين جودة المنتجات المعروضة، و تكلفته، وكيفية التمويل، و الأمانة، و مستويات الأداء، و المميزات المختلفة، قبل إقدامهم على الشراء، و سوف يجد الاتحاد الأوروبي نفسه في موضع منافسة مع سائر دول العالم في السوق الجزائرية - و لن تصبح سلسلة المكاسب بالشيء المؤكد و المضمون.

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية و المحلية، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق

تمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية و لكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر كما يظهر من خلال معدل الحماية الجمركية و معدل الدخول إلى السوق المحلي:

· الصناعات التنافسية ذات الحماية الضعيفة: التبادل يطرح مشكل.

· الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة والصناعات غير التنافسية ذات الحماية الضعيفة.

· الصناعات غير التنافسية و ذات الحماية الكبيرة: ستكون الأكثر عرضة لمنطقة التبادل الحر .

و على هذا الأساس، كم من القطاعات الاقتصادية ذات الكفاءة و المصدرة تتطلب عملية التأهيل: المؤسسات الاستراتيجية التي تنتج سلع التجهيز و السلع الوسيطة، المؤسسات ذات الكفاءة الانتاجية و المالية الجيدة، المؤسسات ذات الكفاءة الكامنة من الناحية المالية و الانتاجية، المؤسسات المعوقة من الناحية الهيكلية .كما أننا يمكن تقسيمها بطريقة أخرى الى :

· الصناعة ذات الكفاءة و المصدرة.

· الصناعة التنافسية و تتطلب عملية التأهيل.

· الصناعة غير التنافسية و تدور في السوق المحلي و المحمي.

هذه الآفاق تدعو إلى إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تشجيعها على الإسراع في الدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد و بتكلفة أقل. إن الأنشطة الصناعية التنافسية في الجزائر محدودة، فهي تعتمد أساسا على المزايا النسبية التي تمثلها الأنشطة المركزة على عنصر العمالة و محدودية توسيع طاقة إستيعاب القطاعات التنافسية. و كذلك يصعب توسيع رقعة ومجال الأنشطة التنافسية بحكم وسائل الحماية الاقتصادية اللازمة لمتابعة نمو الصناعة الناشئة. كما أن إعادة الهيكلة الصناعية تستلزم برنامجا إستثماريا ليس فقط في القطاعات المعنية بل أيضا في جميع الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج (البنية التحتية، و الخدمات و التكوين وإعادة التدوير). و يمكن تحديد بعض الفروع الصناعية التي تملك فيها الجزائر بعض المزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية: البتروكيمياء، المناجم، الصناعات الكهربائية و الإلكترونية، الصناعات الميكانيكية (التصدير على المدى)، صناعة الحديد والصناعات المعدنية، (إحلال الواردات). و في مواجهة منطقة التبادل الحر، فإن القطاعات الصناعية سيكون لها رد فعل مختلف حسب وضعيتها التنافسية، و إمكانياتها للاندماج في ديناميكية الصادرات أو الدفاع عن وضعيتها في السوق المحلي. إن ملاحظة الوضعية الحالية لمؤشرات كفاءة الأداء و لحالة الهياكل تعطي فكرة عن المجهودات الواجب تحقيقها من طرف المؤسسات من أجل الصمود أمام صدمة الانفتاح و تقوية وجودها على مستوى الأسواق الخارجية.

و نشير إلى أنه حاليا يتم تموين السوق المحلي بنسبة 57.1 % (1998) عن طريق الواردات، و أغلبية القطاعات مفتوحة على الخارج. و لقد عرف نمو الإنتاج الصناعي تراجعا قدر بحوالي 2.3 % في 2000 و مقارنة مع النتائج المحصل عليها ما بين 1998-1999 فان الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي عرف انخفاضا قدر بـ: 1.5%. و نشير إلى أن الظروف التي تطور فيها القطاع العمومي أثناء الفترة 1990-2000 أثرت بطريقة سلبية على نتائج القطاع: انعدام مستمر

للاستثمار، سواء بالنسبة لتجديد أداة الإنتاج أو توسيع القدرات الإنتاجية، غياب سياسة التسويق على مستوى المؤسسات، مما كان له أثر في تقادم المنتوج، بيروقراطية أدت إلى توليد تكاليف إنتاج عالية، انفتاح على اقتصاد السوق في وقت كانت المؤسسات مازالت في مرحلة إعادة هيكلة.

جدول رقم 9: **تطور مؤشر الإنتاج للقطاع الصناعي حسب فروع النشاط ما بين 1999-2000** (%)

	حصة من إجمالي الإنتاج للقطاع	تطور الإنتاج 99-2000	معدل استعمال الإمكانيات
صناعة الحديد / الصلب	10	5.1	30
الصناعة الميكانيكية /المعدنية	6	1.1-	37
الصناعة الإلكترونية /الكهربائية	8	3.4	47
مواد البناء /الزجاج	10	5.1	64
الخشب / الورق / سلع أخرى	3	0.6-	24
الزراعات الغذائية	49	9.4 -	65
النسيج و الجلود	4	13.5-	31
الكيمياء - الصيدلة - الأسمدة	9	6.4	44
مجموع الإنتاج	100	2.3-	44

المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، 2000.

ومن بين القطاعات التي تعرف عجزا، نشير إلى الصناعة الميكانيكية /المعدنية، الخشب/الورق/، الزراعات الغذائية و النسيج و الجلود. كما أن هناك بعض الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها النسيج الصناعي. هذا و يبقى نمو الصناعة الوطنية ضعيف, و من بين الأسباب تقادم الأجهزة الإنتاجية (العتاد الإنتاجي) في بعض القطاعات، والعدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الأخرى، ثم إن ضعف مستوى الأجور لا يحفز على خلق المردودية.

و من المتفق عليه أن الأثر الإيجابي على الرصيد التجاري لا ينتج إلا على المدى البعيد عندما تدعم الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري. إن نشاطات إعادة التوظيف الأوروبية نحو الجزائر لا تمثل إلا حصة ضعيفة جدا من إجمالي إعادة التوطين نحو العالم . تشجيع هذه العمليات يستدعي تحديد الشروط و القطاعات التي يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عمليات الشراكة التي تسمح للمؤسسات الأوروبية بالحفاظ على مستوى الكفاءة و التنافس، للمؤسسات الجزائرية بالحصول على حصص من هذه الدول و إكتساب الخبرة في وضعية عالمية شديدة التنافس.

إن الصناعة هي القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل الحر عند دخولها حيز التطبيق، و نفس الشيء فإنه القطاع الذي تكون فيه الآثار الديناميكية الكامنة جد كبيرة:

هذا يساعد على خلق نسيج صناعي حقيقي ديناميكي و خلق مناصب شغل، نسيج يتكون من المؤسسات العمومية التي تمثل حوالي 80 % من الإمكانيات الصناعية للدولة (حوالي المائة في نهاية 1997)، أما 20 % الباقية فإنها تمثل نسيجا من الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي يبلغ عددها حوالي 25000 مؤسسات صغيرة و متوسطة ذات رؤوس أموال خاصة (حسب معطيات وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة). إن القطاع الصناعي يغطي مجمل الصناعات المصنعة : كل الصناعات خارج المحروقات، ناقص المناجم و المحاجر

و خارج إنتاج الكهرباء. أما نشاطات هذا القطاع فتمس:1 ـ الصناعات القاعدية: الميكانيك، الصناعات المعدنية و الحديدية؛ 2 ـ الصناعات الإلكترونية و الكهربائية؛ 3 ـ الصناعة الزراعة الغذائية؛ 4 ـ النسيج و الجلود؛ 5 ـ مواد البناء (الأسمنت، مصانع الآجر)؛ 6 ـ تحويل الخشب؛ 7 ـ الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة.

· كل السلع الصناعية هي الآن محمية و آثار نزع الحماية ستختلف أهميتها من منتوج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للإنتاج المحلى المعني بالحماية.

· الصعوبات الرئيسية التي يمكن إظهارها مع الانخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطة و سلع الاستهلاك. و في قطاع سلع التجهيز، فان الحماية المحلية التي هي معرضة للخطر بسبب الانفتاح الجمركي تبقى متواضعة.

· الإنخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة تكوين رأس المال في الجزائر (تونس 13 %) و هذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

كما أن تحرير التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي يفرض على الجزائر أن تستعد للتخلي عن بعض النشاطات المحمية و التي لا تتطابق مع الميزة النسبية. و جزء من النشاطات المستغنى عنها يمكن أن يعتبر المقبول أو المرغوب فيه للإختيار الخاص بإنشاء منطقة التبادل الحر، من جهة أخرى، يوجد جزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي سيجد نفسه مهددا بسبب انفتاح الحدود الجمركية و الذي يقابل التخصص للاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص العمالة، فإن تحفيز النشاط الاقتصادي و خاصة في القطاعات ذات الكثافة في اليد العاملة أن يحافظ على العديد من مناصب العمل. لكن يمكن للاتفاق أن يرفع البطالة عن بعض الأصناف المهنية والاجتماعية الأخرى، ويجعل بعض قطاعات النشاط في وضعية صعبة. فالأثر الشامل على العمالة يخضع لسياسة إعادة الهيكلة و المساعدة على التحول الإقتصادي:

· فتكاليف التصحيح على مستوى سوق العمل، يعني الانتقال أو تغير النشاط من قطاع إلى قطاع آخر.

· أما تكاليف تصحيح رأس المال فهي ناتجة عن التغيرات في الأسعار النسبية عندما تصبح بعض التجهيزات في المؤسسات غير قابلة للاستعمال أو غبر مكيفة.

إن تحرير المبادلات الصناعية يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، و بالتالي إلى بعض البطالة الناتجة عن تحويل العمل، أو التسريح. كما أن إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية سيرفع من المنافسة الأوروبية و يؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية.

إن البطالة ستمثل صعوبة على المدى القصير و فرصة على المدى البعيد. فعلى المدى القصير سينتج إعادة تخصيص موارد القطاعات غير التنافسية عن طريق الواردات ، نمو القطاعات التنافسية التي ترفع صادراتها. و يبين Erol Taymaz في دراسة له مثلا أن انخفاض ب 1 % في الحقوق الجمركية خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل في المتوسط في تركيا في السنوات الأخيرة. كما أن الدول التي يساهم فيها القطاع العمومي بطريقة كبيرة كالجزائر، و التي يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي اقل كفاءة ستكون الأكثر تعرضا للبطالة. و على هذا الأساس فان التدرج في إلغاء التعريفات الجمركية قاعدة لحماية الصناعات

الناشئة المدمجة في اتفاقيات الشراكة، ويمكن للمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي أن تخفف من ارتفاع البطالة.

5 ـ السياسات المرافقة في القطاع الصناعي

إن الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تخضع أساسا إلى مجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الجزائر و لكن أيضا إلى حجم التنازلات الأوروبية في مجال النفاذ إلى السوق الأوروبي، إذ أن الشراكة لوحدها لا تستطيع حل الصعوبات الاقتصادية، تمويل و عصرنة و الاندماج في الاقتصاد العالمي ،فما هي شروط نجاح هذا الاتفاق؟

تفترض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كميا و نوعيا و بالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد اكتسابها المردودية و النجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

إن سياسة إعادة التأهيل ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات الجزائرية. و يمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له أثران إيجابيان:

تحسين الإنتاجية و المنافسة على مستوى السوق المحلي (إلغاء حواجز الدخول تحفز مباشرة الانتاج و تولد طلبا استثماريا إضافيا). وإذا نجح في تحسين انتاجية أداة الإنتاج و جعلها أكثر تنافسية، فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو الإقتصادي. و على هذا المستوى، ينبغي أن يكون هدف السياسات الاقتصادية المرافقة ضمان أحسن شروط الإنتاج. كما أننا نشير الى أن إعادة التأهيل هذه ليست فقط مشكلة مالية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، ولكنها قضية استراتيجية صناعية، موارد بشرية، التحكم التكنولوجي و هياكل دعم للتأهيل. و لكن هذه العوامل تبقى خاضعة كلها لمشكلة التمويل.

و يمكن للشراكة الأوروبية المتوسطية و من خلال دعم برامج MEDA و الاستثمارات الأجنبية، أن تضمن جزءا من هذا التمويل.

كذلك يبقى التأهيل قضية تعبئة موارد التمويل الداخلية: فهل النظام البنكي و المالي في الجزائر قادر على القيام بهذه المهمة؟ إن مشكلة التمويل تطرح طبيعة النظام المالي؟

نوع موارد التمويل للمؤسسات هو تحد أساسي للسنوات القادمة. و هذا التنوع يمر من خلال تطوير سوق القيم المالية: فهل يمكن للبورصة أن تكون وسيلة وساطة و بأي شروط سيتم ذلك؟

كما أن التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي عبر ما يسمى "بالشراكة "يظهر اليوم كضرورة من اجل مرافقة الاندماج في الاقتصاد العالمي. فهذه الشراكة هي إحدى الأدوات الرئيسية لوضع السياسة الصناعية للدولة حيز التطبيق، من اجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني .

إن هذه الشراكة يمكن أن تطبق في 3 مجالات[9] :

- أداة الإنتاج الموجودة و خاصة المركبات الصناعية.

- قطاعات النشاط حيث مازال هناك فرص في الأسواق الواجب إشباعها.

- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

الجدول رقم 10: **مخطط إعادة التأهيل**

ضرورة إعادة التأهيل				
المؤسسة			المحيط	
التشخيص الإستراتيجي الشامل مخطط إعادة التأهيل و برنامج التمويل المصادقة على مخطط إعادة التأهيل تنفيذ و متابعة مخطط إعادة التأهيل الصادرات نظام نظام الإنتاج التكوين و التدريب الذوعية التسيير و التنظيم			المؤسسي و التنظيمي الهياكل القاعدية و الخدمية البنكية و المالية الحوافز و التشجيعات للاستثمار التحالفات و الشراكة الدسويق و البحث عن الأسواق	
القدرة على المنافسة السوق المحلي			الصادرات	

Source **: http://www.mir-algerie.org**

إن الدولة يجب أن تحسن من الإطار و المحيط الضروري لتطوير الشراكة، و تحسين مناخ الأعمال لاستقطاب الاستثمارات بطريقة تساعد على خلق المزايا النسبية، و هذا ممكن نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر:

- الهياكل القاعدية الصناعية و اليد العاملة المؤهلة.

- المواد الأولية و الطاقوية المتوفرة بالسعر التنافسي.

- تطوير خدمات الدعم للصناعة: كالخدمات المعلوماتية، التكوين، البحث و التطوير، الاستشارة، المقاييس، مراقبة النوعية، حماية الملكية الصناعية...الخ. كما أنها تتطلب وضع حيز التطبيق لنظام الإعلام الصناعي من أجل التعرف على التطورات التكنولوجية التجديدات، تسويق النتوجات، إمكانيات الشراكة و الاستثمار .

إن الإجراءات الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الموضوعة حيز التطبيق للمؤسسات الصناعية اقتصرت فقط على الإجراءات المالية "البنوك-المؤسسات"، و على التطبيق ميدانيا لبرنامج الهيكلة الصناعية. فهناك إجراءات أخرى على المؤسسات الصناعية القيام بها، رغم الصعوبات والتطورات الداخلية، كتطوير الشراكة الصناعية بأشكالها المختلفة و خاصة المالية منها، وبشكل أخص التكنولوجيات المولدة للثروة ،تحسين نوعية المنتوجات، عصرنة طرق التسيير و أدوات الإنتاج ،تحسين خدمات دعم الصناعة وعن طريق انفتاح راس المال أو تكوين فروع مشتركة، و أيضا عن طريق إدماج أفواج و إطارات أجنبية ضمن موظفي التاطير و الإدارة من اجل تحكم احسن في تقنيات التنظيم.

إن المؤسسة الصناعية يجب أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الرئيسية لتطبيق أهداف ترمي إلى:

- تحسين نوعية المنتوجات من خلال المواصفات و تكييفها مع متطلبات الأسواق الأجنبية و المحلية.

- هيكلة التمويل و الاستغلال و الاستثمار عن طريق الدخول إلى المصادر الخارجية التي تتمثل في انفتاح راس المال و تكوين شركات مختلطة جديدة.

- فعالية التنظيم عن طريق التقنيات الجديدة.

كما أن توحيد المواصفات يمكن أن يؤدي إلى مكاسب مؤكدة و تسهيل المبادلات ما بين الطرفين. كما يمكن في نفس الوقت أن يلعب دورا إيجابيا في تحويل التكنولوجيا. فدخول إسبانيا مثلا إلى المجموعة الأوروبية فرض عليها توحيد تشريعاتها، لكنه في نفس الوقت سمح لها بارتفاع هام في نوعية السلع حتى صارت قادرة على المنافسة. و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود إعانات مالية و إدارية يمكن الاستفادة منها في إطار برنامج MEDA. إضافة إلى أن وضع حيز التطبيق و مراقبتها سيخلق المواصفات و المعايير صعوبات مؤسساتية و تقنية لن يكون من السهل حلها. إن دول جنوب و شرق حوض المتوسط لا تمتلك أساسا في أغلبيتها إدارات كفؤة قادرة على ضمان مراقبة فعالة لتطبيق هذه المواصفات.

كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة، المرافقة للتوقيع على إتفاق تكوين منطقة التبادل الحر، عامل محدد وهام لنجاح مثل هذه الاتفاقيات. و ذلك من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير، و لتحفيز العرض على المدى المتوسط ولاسيما ي القطاعات التصديرية، و السماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا. كل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار، و هو مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكون البنية التحتية التي تتم فيها الاستثمارات. و مكونات هذه البيئة متغيرة، كما أنها متداخلة إلى حد كبير. و أهم العناصر المكونة لجاذبية الاستثمار يصعب حصرها و هيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطورها و ضبط علاقة واضحة مع مستويات الاستثمار الخارجي و تغيراته.

إضافة الى هذه السياسات، يجب القيام بتقوية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي. كما يجب التوفيق بين المعايير و مجانسة الإجراءات الجمركية و الإحصائية و تنظيم السوق وسياسة المنافسة واليات الاستثمار، و زيادة التوجه نحو السوق في الاقتصاديات مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج و السلع المحلية لتسهيل نقل الموارد و سرعة الاستجابة إلى تغيرات الأسعار. يتضمن ذلك على وجه الخصوص تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات، تدعيم برامج الخوصصة و إصلاح القطاع العام للحصول على حوافز اكثر حيادا للمشاريع الاستثمارية وزيادة سرعة استجابة الإنتاج و قطاعات التجارة في الاقتصاد إلى أوضاع السوق. مما سيساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة و المدخرات بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد، تعزيز إستقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الاستقرار المالي و إنضباط الميزانية وسياسة مرنة لاسعار الصرف لتخفيض التعريفة على وجه الخصوص ، و لتحقيق سعر صرف يتميز بالاستقرار و القدرة الحقيقية على المنافسة. كما أن السعي لتخفيف الدين الخارجي قد يقلل من إحتمالات جذب المستثمرين لأن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبئا ثقيلا على الموازنة و ميزان المدفوعات. و في سبيل تقليل تكاليف الانتقال الاقتصادي، فإن إقامة شبكة أمان اجتماعي تستهدف تحقيق مزايا للفئات الأكثر تعرضا للضغوط الاقتصادية و إنفتاح السوق.

الخاتمة العامة

الفكرة الأساسية التي يمكن إستنتاجها تتعلق بالخاصية غير المتكافئة لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر. إن إنشاء هذه المنطقة يعني تطبيقا لتدمير جمركي من طرف واحد للحماية إزاء السلع الأوروبية، و بدون مقابل مماثل من طرف الاتحاد الأوروبي مادامت أغلبية السلع المصنعة لها نفاذ حر نحو الاتحاد الأوروبي، كل الآثار تسمح برفع الصادرات بدون أية إشكالية ، بينما تكوين منطقة التبادل الحر تترجم بطريقة و صورة مؤكدة بارتفاع حجم الواردات.

إن الآثار التجارية المنتظرة من تكوين منطقة التبادل الحر لا يمكن أن تكون سوى آثار غير مباشرة، على الأقل فيما يخص السلع المصنعة، هذه الآثار الإيجابية ناتجة عن:

· انخفاض أسعار المدخلات المستوردة من الاتحاد الأوروبي (سلع التجهيز و السلع الوسيطة) للإنتاج الموجه نحو السوق المحلي أو إلى التصدير.

· تحسينات في الكفاءة ناتجة عن نزع الحماية للاقتصاد الوطني أي إرتفاع الإنتاجية بسبب المنافسة الخارجية.

هذه الآثار يمكن لها أن تكون جد معتبرة و بالتالي فان الحصيلة من تكوين هذه المنطقة ستكون إيجابية إذا توفر شرطان: ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية و تطبيق سياسة إقتصادية توسعية.

رهان الانفتاح التجاري يظهر أنه صعب بدون دخول معتبر لرؤوس أموال أجنبية، المرتبطة مباشرة بالإعلان عن التوقيع على اتفاق الشراكة، و لكنه غير مؤكد. و على هذا الأساس من الضروري بالنسبة للسياسات الاقتصادية الاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بتوفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يجب أن يترافق مع الغاء التعريفات الجمركية. إن هذه السياسة المرافقة تخص تكوين لليد العاملة، الهياكل القاعدية، الشروط المؤسساتية و الإدارية، الاستقرار الاقتصادي و المالي، الاصلاح الجبائي. هذا، و يمكن لمنطقة التبادل الحر أن تحقق ما عجزت برامج التصحيح الهيكلي على تحقيقه عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات.

تنتهي هذه الدراسة إلى إشكالية أخرى: إذا كانت الآثار المنتظرة من تكوين منطقة التبادل الحر ما بين دولة في طريق النمو والاتحاد الأوروبي قليلة كما بيناه ، فلماذا هذه المبادرة ؟. إنه جوهر السؤال الذي طرحه Krugman في مقال له متعلق بإتفاقية النافتا[10]. الجواب واضح، إذ يمكن تفسير هذه الاتفاقية بأسباب السياسة الخارجية، و ليس بأسباب إقتصادية. كما أن النظريات الاقتصادية إهتمت في السنوات الاخيرة بتحليل سياسات الانفتاح و الاندماج الاقتصادي في شكل تكتلات اقتصادية إقليمية (و خاصة الاعمال التي قامDani Rodrik)[11]، و تظهر من خلالها أهمية عنصر المصداقية في التوجهات و الخيارات السياسية.

أما فيما يخص الجزائر، فان أوروبا قدمت عرضا للتبادل الحرّ مع الجزائر بدون الاعتقاد بالنتائج الإيجابية المنتظرة، كترقية النمو الاقتصادي، تحسين أداء المؤسسات المحلية، تحسين الانتاجية و المنافسة. فمنطقة التبادل الحر لن تصاحبها حوافز إقتصادية جديدة من منظور المستثمر الاجنبي، فتبقى أثارها منحصرة في أبعادها السياسية. إن إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي تمثل إثباتا و تعزيزا للمسيرة الانفتاحية للإقتصاد الجزائري، و مصداقية أكثر لإقتصاد السوق المتوخى خلال العقد الأخير. فتعهد الجزائر بإنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي

يمثل مصداقية اضافية للتوجه المتبع منذ 1988 و الرامي الى إرساء قواعد لإقتصاد حر و متفتح على العالم. و هذا الخيار من شأنه أن يضفي جاذبية إضافية لمناخ الاستثمار في الجزائر . و على هذا الاساس، يجب ضمان أن يكون هذا الاتفاق عامل محدد لنجاح الاصلاحات الاقتصادية المتبناة منذ الثمانينات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية، في إطار خصوصيات الاقتصاد الجزائري.

المراجـــع

الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.

جبيلي عبد الله. و **كلاووس اندرس،** سبتمبر 1996. *اتفاقية الانتساب بين تونس و الاتحاد الاوروبي، التمويل و التنمية.*

وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، 2000 .

Sid ahmed A.k, 1998. *Economie du Maghreb: l'imperatif de Barcelone*, (Sous la direction) CNRS, édition, Paris.

Bertrand, et Gouua R, 1998. «I*nvestissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen*», In Economica.

Banque mondiale, 1999-2000. *Rapport sur le développement dans le monde.*

Commission générale du plan, 2000. «Le partenariat euro-méditerranéen:la dynamique de l'intégration régionale», *rapport du groupe du travail méditerranéen, économie et intégration.*

Femise. 2001. *Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre l'Union européenne et ses partenaires méditeranéens*, mars,2001.

Institut de la Méditerranée, 1997. «La mediterranée aux port de l'an 2000». (Sous la direction de Jean-Louis reiffers). *In Economica. Paris.*

Abed L.T., 1998. T*rade Liberalisation and Tax Reform in the Southern Mediterranean Region*,Working paper.

Fontagne L. et Perudy N., 1997. L*'Union europeènne et le Maghreb.*OCDE.

Petri P. A., 1997. «The Case of Missing Foreign Investment in the Southern Mediterranean Region», *In Technical paper n°128,OCDE development center,*

Pnud, 2000. L*e rapport sur le développement humain.*

Page S., 1992 «Some Implication of Europe for Developing Countries», *In OCDE-Development center,Technical paper N° 60, April 1992.*

Chevallier A. et Kebajan G., 1997. «L'euro-Mediterranée entre mondialisation et régionalisation». *In Monde arabe - Maghreb, Machrek, Hors série, décembre 1997.*

Gemdev, 1994. «Vers une zone de libre échange Europe-Maghreb *», In Cahier du GEMDEV. 1994.*

Bensidoum et Chevallier A., 1996. «libre-échange euro- mediterraneèn: marché de dupe ou pari sur l'avenir». *In La lettre du CEPII, n °147-juin 1996.*

Ould aoudia J., 1996. «Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe », *In Monde arabe Maghreb-Machrek, n°153,juillet-sep 1996.*

Ben romdhan ., 1997. «L'accord de libre échange entre la Tunisie et l'union européen un impératif des espoirs, des inquiétudes ». *In Confluences, n°21.*

Devarjan S. Narput S. et Voss J., 1997. *les effets fiscaux de l'accord europe-méditerranée pour les pays du bassins mediterranéen*. Présenté au XLII Congrés annuel de l'Association francaice des sciences économiques. Paris. 26-27 sep 1997.

Tatmaz E., 1999. "Trade liberalisation and Employment Generation: The Experience of Turkey in the 1980". *In ERF,Sixth Annual Conference, Cairo Octobre. 1999.*

Gautier G. ET Unal-kezenci D., 2000. «Regionalization and Trade Opening: a Focus on the Mediterranean Countries»,. *In ERF.*

Seventh Annual Conference. Aman, 26-29. October 2000.

Chatti R., 1999. «An AGE Assessment of FTA between Tunisia and the EU under Product and Labor Markets Imperfection». *In ERF,Sixth Annual Cconference,Cairo..*

Augier P. et Garioriek M., 2000. «*Trade Liberalization between the Southern Mediterranean and the EU: the Second Impact*». Présenté à la conférence FEMISE. Marseille. Fev 2000.

World economic forum. 1998. *The Global Competitiveness Report*. Geneva.

الهوامش

* كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية (جامعة وهران) - الجزائر.

** كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية (جامعة وهران) - الجزائر.

[1] نشير إلى أنه على المستوى النظري, فإن مسألة التأثيرات لتكوين منطقة التبادل الحر على دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي, تبقى هدفا للعديد من الأبحاث النظرية و التطبيقية. و لحد الآن ما زال الإطار الأساسي لفهم التكامل الاقتصادي يعتمد على الكتابات المتعلقة بالاتحادات الجمركية كما قدمت في نموذج **Jacob Viner** الأساسي (1950). و لكن نظرية المبادلات الدولية لم تهتم بالتكامل الاقتصادي ما بين دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي، و لم يتم ذلك إلا حديثا بعد تكوين النافتا NAFTA.

[2] هناك دراسة وحيدة تمت في هذا المجال و لمزيد من المعلومات، أنظر:

Alain .V.Deardorff:"Algeria and europe: Algerian/Maghreb voices abroad and european reactions", paper presented at the conference *Economics implications of europe-Maghreb trade agreement*, may 14-15,1999,Bologne,italy, research seminar in international economics,discussion paper Number 442, july 17,1999.

[3] و تشمل هذه المنطقة كما يجري تعريفها البلدان التالية: الأردن، إسرائيل، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، المغرب و مصر، و إن كانت هذه الاستراتيجية تشمل أيضا: قبرص، مالطا، تركيا و الدول

التي حلت محل يوغسلافيا السابقة. و للاتحاد الأوروبي إضافة إلى ذلك عدد وافر من أنماط مختلفة من اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان عديدة.

[4] أنظر:صالح م. نصولي و آخرون: "استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط"، التمويل و التنمية، سبتمبر 1996، ص 14.

[5] - لمزيد من المعلومات ، أنظر :

Heba Handoussa & Jean Louis Reiffers (coordonnateurs): "Le partenariat euro-méditerranéen en l'an 2000 », 2eme rapport FEMISE sur le partenariat euro-Mediterranéen,juillet 2000.

[6] و من بين برامج التعديل الهيكلي الأولى المطبقة، نجد الجزائر في 1994، مصر في 1987، الذي اتبع بمخطط ثاني في 1991، الأردن في 1990 و الذي اتبع بثاني في 1992. بينما نجد كل من تركيا التي طبقت هذا البرنامج في 1980، المغرب في 1983 و تونس في 1986.

[7] لمزيد من المعلومات، أنظر كل من:

Hoekman,B & S.Djankov:"The European Union's Mediterranean Free Trade- linitiative", World Economy (july 1996),pp 387-406.

Laanatza M.A:"Maghreb and Machreq facing Global Intégration and the New Trade Agenda :an Evaluation of the Status quo regarding the New Trade Agenda of the WTO and the Euro-Mediterranean Partnership Agreements", Presented at the workshop on global integration and the New trade agenda, Mediterrenean Development Forum, Marrakech, May 12-17, 1997.

[8] إن الموجة الجديدة من التكامل الاقتصادي تتميز بعدم التكافؤ ما بين الدول الأعضاء كما أن الدوافع إلى مثل هذا التكامل تخرج عن الإطار التجاري البحت. فإذا كانت الدول الصغرى ترى أن أسواقا جديدة قد انفتحت أمامها بصورة دائمة أو النفاذ إلى الأسواق المفضلة للشريك الأكبر أو ما يسميه **J. Whalley** بـ: "Safe haven trade agreement"، فان الدول الكبرى لا تنتظر مكاسب تجارية متشابهة ، لمزيد من المعلومات انظر :

Philippine cour & Frédéric rupprech: "L'intégration asymétrique au sein du continent américain:un essai de modélisation ", CEPII,Ibid, pp11-12

[9] حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة فانه في الفترة 1997-1998 فان العقود الموقعة في مجال

الاستثمارات الأجنبية على مستوى القطاع الصناعي، قدرت ب: 222.2 مليون دولار، أهمها يخص فروع الكيمياء-الصيدلة (160.6 مليون دولار)، و قطاع الزراعات الغذائية (40 مليون دولار)، كما أن هناك مشاريع أخرى تخص الصناعات الإلكترونية، الإسمنت و الزراعات الغذائية.

لمزيد من المعلومات، أنظر:

Krugman, P : «Le véritable impact de l'ALENA», problèmes économiques, 6 juillet 1994, traduit de «The uncomfortable Truth about NAFTA », .Foreign Affairs, nov-dec. 93

[10] لمزيد من المعلومات، أنظر:

Krugman, P: «Le véritable impact de l"ALENA», problèmes économiques, 6 juillet 1994, traduit de «The Uncomfortable Truth about NAFTA», .Foreign Affairs, nov-dec. 93

[11] لمزيد من المعلومات، أنظر:

Dani Rodrik: "Credibility of Trade Reform: A Policy :aker's Guide",World Economy, 1983, and, "the Limits of Trade Policy Reform in Developing Countries", Journal of Economic .Perspectives, vol 6, n°1, 1992